مقاربة النوع الاجتماعي، المعرفي والمنهجي في ضوء الرهانات الاجتماعية والسياسية

د.عبد الستار رجب، جامعة قرطاج- تونس

The approach of gender, knowledge and methodology in the light of social and political stakes

Abdessatar Rejeb (PhD, HDR sociology) ; (University of Carthage – Tunisia)

ملخص: نتناول في هذا المقال الموقف المعرفي والمنهجي لمقاربة النوع الإجتماعي في ظل الرهانات الإجتماعية والسياسية التي تحفّ بقولة النوع الإجتماعي، لا خلاف في أنّ المقاربة تطورت في مضمونها من السياق الإيديولوجي إلى السياق " العلمي"، وهذا التطور لا نحكم عليه بمآلاته الحالية فهي لا تزال تنحوا نحو "العلمية". عرضنا في المقال لأهم الفرضيات العلمية في هذا المجال ورجّحنا بينها. وعرضنا لمستويات الرهان الإجتماعي والسياسي وعملنا على الكشف عن الإنعطافات التي تمكّن من تخليص المقاربة ممّا قد لا يساعد في اعتمادها في السياق المناسب. وسعينا في ظلّ مناقشات الرهانات عرض واحد من الرهانات الذي ظلّ مغيّبا حتى تكتمل بذلك سجلات المراهنة ونخلص إلى ما يمكن أن يكون في المقاربة من أفق تحرير يخلّصها من سطوة الإيديولوجيا التي قيّدت مشاركة المرأة وضيقت على إمكانيات أن تكون لذاتها وبذاتها وليست دون ذاتها. ومصدر تنوير يحملها إلى حقول الوضوح لتنجز بإرادتها تاريخها.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، الرهان السياسي، الرهان الاجتماعي، اللامساواة، النسوية اليسارية، النسوية الليبرالية، النسوية الإسلامية.

Abstract: This article analysed the epistemological and methodological position of the social and political issues of the gender approach. There is no disagreement that the approach has developed in its content from the ideological context to the scientific context. This development is not to be judged by its present features; it still tends to be “scientific”.

This article presented the important hypothesis about gender approach. We reviewed the levels of social and political issues. We proposed the horizon of liberation the perception and social position of women’s participation and the possibilities of being for themselves and their own.

Keywords: Gender, political issue, Social issue, inequality, liberal feminism, social feminism, Islamic feminism.

1.لمحة تاريخية عن نشأة المفهوم:

تأخذ المفاهيم والمقولات مسارا تطوريا يجعلنا نفكّر في البعد الفينومينولوجيي للفظ الذي يمنحنا إمكانية النظر في المشاريع التي تتكشف من خلالها حقيقة المفهوم. والبعد الفينومينولوجي في هذه القراءة يتجاوز النظر الفلسفي لينفذ بالنظر السوسيولوجي إلى المستوى السيميائي الذي تتحول الدلالات فيه بحسب الاستعمالات وبحسب السياقات سواء كانت محمولة عليه أو محمولة له، (عليه وله هنا تفيد الـ (ضد) والـ (مع)).

ومعلوم لدى المهتمين بعلم اجتماع اللغة أنّ المفهوم في سياق الاستعمالات المتحققة في واقع الناس المعرفي والاجتماعي يحمل رهانات متعددة ومتنوعة تتراوح في قيمتها بحسب العائد السياسي الاجتماعي والعائد الاقتصادي الاجتماعي والعائد الثقافي الاجتماعي. وكما هو ملاحظ يبقى السند الاجتماعي هو مرتكز الرهانات باعتباره المنصة المادية المجتمعية لها ومجال تنفيذها وتنزيلها وإدارتها. ومفهوم النوع الاجتماعي لا يخرج عن هذا التأطير المعرفي عموما.

نشأ لفظ النوع (Gender) في الفضاء الانجلوسكسوني وظهر في الاستعمالات السوسيولوجية سنوات 1970-1980 واستخدم كمحدد فئوي في التحليل في سياق متابعة تصاعد نشاط الحركات النسوية ومحاولة فهمها سوسيولوجيا (Oakley, 1972). وبدت استعمالاته باتجاه التمييز بين مفهوم الجنس كمعطى بيولوجي ومفهوم النوع كبناء اجتماعي.

ألقى المفهوم منذ نشأته في عديد الدوائر التي ناقشته بظلال من القلق المعرفي وعدم الاكتراث ربما لعدم وضوح صرامة علمية في بنائه أو للطابع التقني الذي يوحي به عند سماعه أو ربما لكونه يحيل بشكل مباشر إلى الواقع النسوي وما يختزنه هذا الواقع من نظرة دونية للمرأة بقطع النظر عن السياقات الثقافية، فالمرأة يكاد يكون متلازما مع وجودها ومتعيّنا كواقعة اجتماعية أن تكون مهمشة أو في وضعية إقصاء اجتماعي؛ لا يخلو من ذلك مجتمع مهما بلغ في رقيه وتقدمه التكنولوجي والمادي. فخلفيات التمييز التي تعاني منها المرأة ساكنة في أشكال توزيع السلطة بين الجنسين وتستنبتها بشكل مستمر عوامل إعادة إنتاج اللامساواة. ولكي نلحظ هذا الواقع الاجتماعي المركب يكفي أن نرى أبعد من مجرد ملاحظة الفاعلين إناثا أو ذكورا وأن ندقق أيضا في مجالات تتجاوز القيمة اللغوية للكلمات. فالمجاز في الاستعمال اللغوي نبّه إلى أنّ واقع علاقات القوة والنفوذ التي تهيكل ما بين الرجال والنساء نرى ما يذكّر بها في واقع العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة حين يكون الخطاب السياسي موجه من دول الشمال نحو دول الجنوب. ومن ذلك ما ذكره Scott فيما هو حاصل من طبيعة العلاقة بين أمريكا والغرب حين أورد مفردات خطاب R. Kagan كبير موظفي البيت الأبيض في عهد بوش الابن الذي وصف أوروبا بفينوس (آلهة الحب) ووصف أمريكا بمارس (إله الحرب) (Scott, 2000).

لقد حفّ بنشأة المفهوم سجال إيديولوجي اتصل وثيق الصلة بواقع علاقات القوة والسلطة والنفوذ بين النساء والرجال وقضايا توزيع العمل البيتي وكذلك قضايا الرعاية والتنشئة. وأعطى الواقع المتدني الذي كانت تعيشه المرأة في بلدان مختلفة غربية وغير غربية[1] المهاد المجتمعي

[1] كشفت عديد الدراسات عن خفايا وتفاصيل هذا الواقع الذي تعاني منه المرأة في عموم المجتمعات الغربية وغير الغربية

لتثبيت المفهوم ومنحه قدرة إجرائية في وصف الواقع وتفكيكه من زوايا نظر لم تكن معهودة في النظريات السابقة. لقد وفرت المسألة النسوية مثالا في كيفية تحول السجلاّت الايديولوجية إلى سجلاّت معرفية وكيف يعطي الرهان الاجتماعي الذي يلف تفاصيل تطور الحركة الاجتماعية للفاعلين القوة الموضوعية التي تحول القضية إلى ذات أثر في تشكيل اتجاه الناس وإحساسهم ومن ثمّ تغيير نظرهم وتقديرهم[2]. والفضل في هذا التحول يعود حسب رأينا إلى واقعية المعطيات المستخرجة من المعيش اليومي للمرأة وجدية مطلب النظر إليها بشكل يختلف عما اعتادت أدبيات علم الاجتماع تدوينه في موقفها التقليدي من قضايا المرأة.

2.الفرضيات العلمية لمقاربة النوع الاجتماعي، البيولوجي والاجتماعي أيهما المهيمن في تشكيل أنماط السلوك؟

لقد انطلق التعامل العلمي مع المفهوم على خلفية مراجعة الفرضية البيولوجية التي ظلت الأساس في فهم واقع الاختلاف بين النساء والرجاء.ولقد مثل نقاش الفرضية البيلوجية المدخل المنهجي لمراجعة بعض المسلمات في هذا الصدد. لا يخفى أن خلافا حصل بين علماء الاجتماع حول الدرجة التي تتحكم فيها الخصائص البيولوجية التي نولد بها على شخصيتنا الجنوسية وأنشطتنا الجنسية بصورة قاطعة مطلقة ودائمة (غدنز،2005). ويمكن اختصار النقاش في هذه المسألة في احتمالات الإجابة على سؤال ما هو حجم ودور المؤثرات الاجتماعية فيما نتعلمه ونكتسبه في موضوع الهوية الجنسية والسلوك الجنسي؟

بدأت تتقدم التوضيحات السوسيولوجية عبر محاولة التمييز بين كلمة (جنس/ Sexe) وكلمة (جنوسة أو جنسانية/ Sexualité). فالأولى تفيد الجانب التشريحي الفيزيولوجي والثانية تفيد جانب التمثلات والأفكار وما ينتج عن البيئة الاجتماعية والثقافية أكثر مما ينتج عن الخصائص البيولوجية. وتواصلت المباحث لتحصر اختلاف الرأي العلمي من وجهة نظر سوسيولوجية في اتجاهين أساسيين، اتجاه يعتبر الخصائص البيولوجية هي أساس الخلاف في السلوك بين الجنسين واتجاه يرى أن التنشئة الاجتماعية بعملياتها ومساراتها هي التي تعلّم الأفراد الأدوار الجنوسية أي أدوارنا بما أننا رجال ونساء.

تواصلت المباحث في هذا الحقل العلمي لتتناول قضايا إجرائية سعيا وراء تدقيق النظر في المسألة وتمت الاستفادة مما تنتجه علوم التشريح وعلوم الوراثة والدراسات الاجتماعية والثقافية. وتدرّج النقاش ليتناول قضايا مثل الميل نحو العنف وغيرها من القضايا التي تظهر فيها الاختلافات بين الذكور والإناث. وكان الهدف من ذلك محاولة الإجابة عن درجة وأثر تدخل مختلف العوامل البيولوجية بالنسبة لأصحاب المقاربة البيولوجية والعوامل البيئية بالنسبة لأصحاب المقاربة الاجتماعية. لقد حاولت هذه الجهود أن تعرف هل طبيعة الجنس بالمعنى البيولوجي لها دخل في جعل مثلا العنف يبرز عند الذكور أكثر من الإناث أو هل انّه يقف وراء

[2] نقصد بالقوة الموضوعية تلك القدرة على إعطاء معنى للمعيش اليومي في علاقة بإحداثيات تمثل موارد للتوظيف بمختلف أنواعه وتتشكل بمقتضى ذلك رساميل متعددة تصبح أوزانا في إدارة علاقة القوة يمكن أن يتملكها الفاعلون بما هي مبثوثة في الواقع ومتاحة للاستثمار (قضايا، مظلوميات، معجم لغوي، تجارب، اتصال، تشبيك، رمزيات....)

جعل الإناث يملن إلى اللطف والسلبية أكثر من الذكور. وهل تلعب الثقافة في ذلك دورا تجعله (أي العنف) صفة لازمة لجنس أكثر من الآخر (Williams, 1989).

لقد تبيّن أنّ أحد أوجه الخلاف بين المقاربتين البيولوجية والاجتماعية منهجي بالأساس ويتمثل في كون المقاربة البيولوجية تعتمد على البيانات التي تتوافر عن السلوك الحيواني من خلال التجارب المخبرية في حين أنّ المقاربة الاجتماعية تعتمد على البيانات الانتروبولوجية أو التاريخية عن السلوك الإنساني وطبيعة هذا النوع من البيانات متغيرة عبر الزمان والمكان وعلى أساس هذا التغير يحصل الاختلاف والتباين بين المجتمعات. فتغير منزلة المرأة اجتماعيا حسب وجهة النظر الاجتماعية يحدده التقسيم البيتي للعمل والتقسيم الاجتماعي للعمل والتقسيم العالمي للعمل أكثر ممّا يحدده اختلاف الجنس على أساس الذكورة والأنوثة. فحين يتفرغ النساء مثلا لرعاية الأولاد فإنهن يجدن صعوبة في تخصيص أوقات للمشاركة الاجتماعية سواء كانت هذه المشاركة صيدا أو حربا بالنسبة للعصور السالفة أو إدارة للشأن العام والحضور في هياكل المجتمع المدني اليوم.

سيستمر النقاش بين المقاربتين وسيبقى الموقف العلمي يراوح بينهما وبالخلاصة لا يمكن أن ننفي وجود عوامل بيولوجية تحدد أنماط السلوك لدى الرجال والنساء ولا يمكن أن نجعل منها السبب الحصري في ذلك. فلم تؤكد الدراسات طيلة العقود السابقة وعلى مدار المائة سنة الفارطة وجود أصول فزيولوجية أو ارتباط بيولوجي بين طبيعة الجنس والسلوك (Breines & al, 2000). ولا يمكن بالمقابل أن نغيب العوامل الاجتماعية في تشكيل الفعل والسلوك فللمجتمع توقعات وانتظارات من الفرد فيما يجب أن يتصرف به سواء كان رجلا أو امرأة وهذه التوقعات تتحقق ويعاد إنتاجها في معيشنا اليومي (Lorber, 1994) (Kennelly et al, 2001).

3.مقاربة النوع الاجتماعي في ضوء الرهان الاجتماعي:

1.3 القضايا النظرية: حسب الباحثة البوركينية ليديا روامبا يتحدد مفهوم النوع الاجتماعي بأربعة محددات،

-المفهوم الاجتماعي.

-مفاهيم المساواة والإنصاف.

-مفهوم النفوذ والسلطة.

-حدود المشاركة في الديمقراطية والتنمية.

فالمحدد الأول يشير إلى أنّ كل شخص يتصرف وفق ما يتوقعه منه المجتمع بالنظر لسنه وجنسه وليس هناك تدخل للبعد الفيزيولوجي والذهني الذين يبرر بهما هيمنة الرجال على النساء. في حين يفيد معطى المساواة والإنصاف العمل على إعطاء نفس الحظوظ للرجال والنساء في القانون والفرص ونفس التأثير للرجال والنساء من أجل النفاذ ومراقبة الموارد المتاحة. والمساواة لا تعني أن يكون الرجال والنساء متماهين identique وإنما تعني أنّ احتياجات وانتظارت النساء والرجال يتم الاستجابة إليها وتنميتها على قدم المساواة. والإنصاف يعني إصلاح اللامساواة وتعديل الخلل حتى نضمن إعطاء نفس الحظوظ والفرص للنساء والرجال. وتعتبر

إجراءات التمييز الايجابي لاسيما بتنفيل كلا الجنسين بحصص حسب المجالات ممّا يؤدّي إلى الإنصاف ومن ثمّ يؤدي إلى المساواة(Roumaba, 2011)

بهذا المعنى تحاول مقاربة النوع الاجتماعي فتح الطريق أمام التحليل باتجاه فهم مسارات التمكين للمرأة وتدعيم مشاركتها في أخذ القرار منطلقة في ذلك من فرضية أنّ البنية الاجتماعية تقف وراء وضع إقصاء المرأة وتهميش دورها لذلك أكّدت اللجنة الأوروبية التي أعدت الدليل العادل للإدماج على أساس النوع الاجتماعي(أنّ المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في كل مناحي الحياة الاجتماعية هي مسألة أساسية بالنسبة للديمقراطية والتنمية المستدامة (C.E, 2005).

لقد ساهم التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في إثارة قضايا المرأة والتفطن إلى زوايا مختلفة للنظر في واقعها الذي تبيّن أنّه ليس بسيطا بل هو شديد التركيب حيث يتداخل فيه الاجتماعي بالتاريخي بالثقافي وفي قلبه الدين وبالسياسي وفي رأسه السلطة والنفوذ. يعود الفضل في الانتباه إلى هذه الزوايا المختلفة من النظر في واقع المرأة للحركة النسوية عموما التي سلكت مسالك متنوعة من أجل الدفاع عن حقوق المرأة وهو دفاع مشروع بالنظر لما كانت تعانيه المرأة في مختلف البلدان غربية وغير غربية. فالإقصاء والتهميش والعنف والتوظيف والاستغلال بجميع أنواعه وغيرها من الممارسات التي تمس من قيمة المرأة سواء في بيتها أو في سوق الشغل أو في الفضاء العمومي، تسجلها التقارير العلمية والحقوقية في كل بلدان العالم دون استثناء على تفاوت في درجة حدوثها. ومن المهم معاينة السياقات والمسالك التي تتحول فيها الحركات الاجتماعية إلى نوع من المقترحات المعرفية. ومن المهم أيضا معاينة كيف تحصل المراكمة في الخبرة وفي الفكرة وكيف تنتقل إلى مستوى الفرضية المعرفية بقطع النظر عن وجاهة النقد العلمي الذي يمكن أن يوجه لها فلا توجد نظرية لم تحض بنصيبها من النقد. لذلك أعتبر من المفيد استثمار هذه الإسهامات وتثمين إضافاتها التي قد تساعد في فهم واقع المرأة ومن ثم العمل على إعادة تشكيل التنظيم الاجتماعي في ضوء الكسب الإنساني عموما.

من القضايا التي أثارتها مقاربة النوع الاجتماعي باعتبارها مسارا من مسارات الدراسات النسوية قضية الاستغلال والوحشة واللامساواة التي يمكن أن تعيشها المرأة في بيتها رغم أنّه ساد ولا يزال يسود اعتبار البيت والعائلة بمثابة أكثر الفضاءات التي يجد فيها الفرد الراحة والحب والألفة أنظر مؤلفات بارسونز التي أفاضت في هذا التوصيف الايجابي للعائلة (Parsons & Bales, 1956). الواقع ربما يخفي أشياء أخرى تعيشها المرأة وربما لا تجد من يكشف عنها أو يعطيها أهمية مثل العزلة والملل التي سيطرت على كثير من ربات البيوت في مجتمعات عديدة بفعل التغيرات التي حصلت في نمط العيش الاقتصادي والاجتماعي الناتجة عن تغير واقع الشغل وواقع التهيئة المجالية للمدينة وتغيير بنية الريف الإنتاجية.

وممّا أضافته الدراسات النسوية التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي مهادا نظريا ومسلكا منهجيا عديد المقولات والأدوات والمباحث الهامة التي ساهمت في تحليل الواقع الاجتماعي للمرأة من ذلك مفهوم "المرأة الأسيرة" (Gavron, 1966)، أسيرة الدائرة المفرغة من الإنجاب وتربية الأطفال والعناية بشؤون البيت وما يترتب عن ذلك من آثار مدمرة على الحياة العاطفية

الحميمية للمرأة وعلى الأوضاع العائلية. ومن ذلك أيضا مبحث التقسيم البيتي للعمل ومبحث توزيع القوة والسلطة المتفاوت داخل العائلة ومبحث أنشطة الرعاية. وناقشت الدراسات النسوية فرضية العائلة المتوازنة التي طرحتها المقاربة الوظيفية وبيّنت من خلال عديد الدراسات أنّ المرأة لا تزال تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأوفر في البيت؛ وأنّ النساء يتمتعن بوقت فراغ أقل من الرجال رغم كثرة المهام التي يؤدينها داخل المنزل وكما هو معلوم فإنّ هذا العمل غير مأجور ولو احتسب في معادلات الاقتصاد الكلي لتبيّن حجم إسهامه في النمو الاقتصادي (Treas & Drobing, 2010).

وتكشف لنا الدراسات في باب علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء داخل العائلة جوانب مقلقة من الناحية الاجتماعية تتمثّل في ظواهر العنف والإيذاء الجنسي للأطفال والفحش بالمحارم. ورغم الجهود التي يبذلها عديد الباحثين في الكشف عن هذا القاع الأسري إلاّ أنّ هذه القضايا بل والظواهر لا تزال تعيش الإهمال وعدم الاهتمام اللازم الذي يتطلبه فهمها وتفكيكها ثم علاجها. وكذلك لم تنل الاهتمام الكافي من قبل المؤسسات التشريعية أو واضعي السياسات وصناع القرار في جل البلدان.

ورغم ما تبديه المرأة من مشاركة متعدّدة ومتنوعة في أشغال البيت إلاّ أنّ ما تقدّمه في مجال الرعاية يفوق بقية الأنشطة من ناحية العمل العاطفي الذي تستوجبه الرعاية. فقد أشارت عديد الدراسات إلى أنّ العناية بالراحة النفسية لأفراد العائلة أو الأقرباء والعناية بالأولاد في كل ما يحتاجونه إضافة إلى ما تبذله المرأة في عائلتها من جهود هي في أغلبها تنازلات من أجل الحفاظ على استمرار العلاقات الشخصية الحميمية واستقرارها، تمثل كلها بالنسبة للمرأة عبئا عاطفيا. فأنشطة الرعاية إضافة إلى ما تتطلبه من ذكاء عاطفي كبير هي تستوجب أيضا مهارات تواصلية عديدة ليس أقلها الإصغاء والتفاوض والتصرف الإبداعي. وعدم التناظر في البذل بينها وبين الرجل واستمرار احتياجها لمعاملة شخصية حميمية مماثلة يجعلها تستعد لخوض معركة أخرى من أجل تحقيق المساواة في هذا المجال مع الرجل (Duncombe & Marsden, 1993).

2.3 المؤشرات المنهجية:

حسب البحث الذي أنجزه المعهد الوطني للإحصاء (INS, 2015) والذي أعلن فيه تشكيل لجنة وطنية للإحصاء حول النوع الاجتماعي والتي بموجب أشغالها وقع تطويع المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بمتغير الجنس بما يتجاوز ما تعودت اعتماده البحوث سابقا ؛ ويبدو مشروعا من الناحية المنهجية التساؤل عن الإضافة المرجوة من ذلك خاصة وأنّ التطويع وظّف المؤشرات المعتمدة في البحوث كما يعلمها أهل الاختصاص وصنفها في مجموعات تتناسب ومعطيات واقع النوع الاجتماعي كما أفصحت عنه الدراسات النسوية. وحتى نجيب عن الإضافة المرجوة من هذا التعديل المنهجي في إجراء البحوث لتتلاءم مع مقتضيات مقاربة النوع الاجتماعي وجب عرض الأمر ولو بوجه من الاختصار.

تمّ تصنيف المؤشرات وتجميعها تحت العناوين التالية:

-مؤشرات بنية اقتصادية والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية وفي الحصول على الموارد.

-مؤشرات تربوية.

-مؤشرات خدمات الصحة.
-مؤشرات الحياة العامة وأخذ القرار.
-مؤشرات الحقوق الأساسية للمرأة والفتيات.

ويتصل بكل مؤشر جملة من المعطيات تمنحه ماهيته الإجرائية والعملية وتسمح بالتبعية من تكوين قاعدة بيانات مستفيدة من تصنيف المؤشرات وإمكانية تكميمها بفعل معطيات الواقع. هذه المعطيات هي:

-اسم المؤشر.
-القاعدة الحسابية المعتمدة في احتسابه.
-وحدة القياس.
-البنية الوطنية المسئولة عن إنتاج المؤشر.
-العملية الإحصائية التي تسمح بإنتاج المعطيات(بحث، تعداد سكان، معالجة ملفات من مصادر إدارية....).
-دورية إنتاج المؤشر.
-قيمة المؤشر.

ويهدف هذا الجهد البنائي إلى توفير مقومات منهجية ذات طبيعة كمية وكيفية تساعد في التعرف على واقع اللامساواة بين الجنسين. والذي حصل في باب المنهجية يمكن حوصلته على النحو التالي، لا توجد إضافة بمعنى الزيادة في المؤشرات وما تحقق بفضل هذا الجهد المنهجي هو تصنيف المؤشرات المعهودة في عالم البحوث وتبويبها وتجميعها وفق ما يخدم أغراض القضايا النظرية التي أثارتها الدراسات النسوية.

4.مقاربة النوع الاجتماعي في ضوء الرهان السياسي:

كما أشرنا سابقا إلى أهمية الانتباه إلى كيفية تحول الحركات الاجتماعية إلى خبرة معرفية ومنهجية في فهم الواقع الاجتماعي وتحليله في كل أبعاده فإنّنا نستدعي هذا المعنى في هذا المستوى من الحديث عن الرهان السياسي لنبيّن المرجعية السياسية الاقتصادية التي يمكن أن توجه المقترح النظري وتؤثث مضامينه المعرفية والإجرائية. رغم اتفاق مختلف المرجعيات الموجهة للمواقف النسوية على أنّ المرأة تتعرض لتفاوت جنوسي وسطوة ذكورية ما يجعلها تعيش أوضاعا غير منصفة في المجتمع فإنّ ملاحظة التباين في تفسير هذا التفاوت ومسالك مقاربة وضعية الحيف بين مختلف المواقف، الليبرالية والماركسية الكلاسيكية والراديكالية، يجعلنا نرى بوضوح أنّ مختلف المرجعيات تكوّنها سجلات سياسية واقتصادية ويجعلنا إلى ذلك نتشوف إلى تحقق إضافات معتبرة في تطوير هذا الكسب الإنساني من موقع سجلات فكرية واقتصادية أخرى.

إذا نحن إزاء نسويات متعدّدة، نسوية ليبرالية وأخرى ماركسية كلاسيكية وثالثة راديكالية اتفقت في المنطلق وهو الوضعية غير المنصفة التي تعيشها المرأة واختلفت في التفسير والحلول. ففي حين تذهب النسوية الليبرالية إلى تفسير وضع التفاوت وعدم الإنصاف إلى التفرقة في المعاملة في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام بما يحوّل مشاركة المرأة إلى مشاركة

شكلية ودون حظوظ الرجل. وفي حين تقترح لتجاوز ذلك ومعالجته حماية الفرص المتكافئة للنساء عبر الوسائل الديمقراطية ومنها التشريعات التي تجعل الحقوق متساوية بين الرجال والنساء. فإنّها كمقترح سياسي تشتغل تحت سقف إصلاحي يتوسل باستراتيجية تدريجية للتمكين للمرأة. والنسوية الليبرالية في هذا تختلف اختلافا تاما مع النسويات الأخرى التي ألمعنا إليها آنفا (Toupin, 1998).

من الناحية العملية يرى النقاد أنّ المدرسة النسوية الليبرالية أفادت كثيرا في تحقيق مكاسب للمرأة لكنها لم تقدّم معالجة تامة لقضايا التفاوت بين الجنسين ولم تكشف عن أسبابه العميقة. ومما يعاب على هذه المدرسة أنّها تناولت واقع المرأة غير المنصف بنوع من التجزئة التي أعطت اهتماما لتفاصيل من واقع معاناة المرأة على حساب المشكلات الكبيرة. فنجدها اهتمت بالانحياز للرجال على حساب النساء والتمييز غير الايجابي وتفاوت الأجور وهي حسب النقاد من القضايا الثانوية. ومما يعاب على هذه المرجعية أنّها لا ترى بأسا من أن تقبل المرأة بواقع اجتماعي يفتقر إلى المساواة والإنصاف والعدل بهدف تحسينه عبر المنافسة مع الرجال (Van Enis, 2010).

أمّا النسوية الراديكالية فترى أنّ المسؤولين على استغلال النساء والمستفيدين من وضعهم غير المنصف هم الرجال الذين يمارسون هيمنة ذكورية على الإناث. وتذهب هذه المدرسة إلى اعتبار العائلة هي المسئول الأول على قمع المرأة وأنّ مصدر استغلالها هو التقسيم البيتي للعمل الذي يهندسه الرجل بهدف منعها من بلوغ مواقع السلطة والنفوذ في المجتمع (Van Enis, 2010). وتعتبر النسوية الراديكالية أنّ ممارسات العنف والتحرش الجنسي والاغتصاب هي جزء من نظام متكامل يهدف إلى قمع النساء وليس مجرد حالات فردية معزولة يعاني أصحابها اضطرابات نفسية. لذلك تبدو العلاقة الجنسية لدى من يتبنى هذه المرجعية شكلا من أشكال السيطرة على ادوار المرأة في عملية الإنجاب وفي تربية الأطفال وهذه السيطرة هي التي سمحت بتكوين طبقة من النساء المقموعات في المجتمع الأمر الذي جعل أصواتا من هذا التيار تطالب بإلغاء الأسرة لأنّه بإلغائها نضمن تحرير المرأة من سطوة الرجل وسلطته.

وبين الليبرالية والراديكالية التي هي الوجه الأقصى للطرح اليساري نجد النسوية الماركسية الكلاسيكية التي تعتبر أن النسوية هي جزء من الصراع الأشمل نحو تحقيق المجتمع الشيوعي وأنّ موقع المرأة إنما هو في الطبقة العاملة وهي بهذا التموقع الطبقي وبنضالها النسوي تتحرر من حشرها في الأنشطة المنزلية ومن إقصائها من دورة الإنتاج العمومي. لذلك يصبح الفعل النسوي من هذا الموقف الفكري والسياسي ممارسة للإنعتاق من اكراهات الضرورة الاقتصادية. فالتفاوت من وجهة النظر هذه لا يتقلص بمجرد التساوي في الفرص في عالم من المنافسة وإنّما بما يتحقق من تلبية احتياجاتها المادية التي يبقى على الدولة توفيرها باعتبارها مالكة وسائل الإنتاج وهي بحكم مسؤوليتها الاقتصادية ستعمل على تخليص المرأة من تبعيتها للرجل (Bouchard, 1991).

5.هل يمكن اقتراح نسوية إسلامية وكيف لها إن وجدت أن توظف مقاربة النوع الاجتماعي؟

سؤال نثيره لنفتح به أفقا في البحث تحتاجه الساحة النسوية الإسلامية فضلا عن أنّه يعبّر عن وجه من أوجه تجديد الفكر الإسلامي. أوصي ابتداء باستدعاء الفصل المعنون بـ "شأن المرأة"

من كتاب "أصول النظام الاجتماعي في الإسلام" للعلامة بن عاشور حتى نعيد معه طرح سؤال المرأة ضمن البناء الاجتماعي وتحديد موقعها وأدوارها وعلاقاتها المختلفة مع الرجل في ضوء تطور إشكاليات الواقع وتحدياتها وفي ضوء مجمل النقاشات التي أثارتها التيارات النسوية على اختلاف مشاربها الفكرية والسياسية والاقتصادية. وبانتظار انجاز هذا التمرين المتأكد وصلا مع تراث حركة الإصلاح في تونس لفت انتباهي لفظ استعمله الشيخ الطاهر بن عاشور لا يختلف في دلالاته اللغوية والاصطلاحية عن لفظ النوع وهو لفظ "الصّنف"حيث قال " ثمّ إنّ ملاك الأحكام التي ثبتت فيها التفرقة بين الرجال والنساء هو الرجوع إلى حكم الفطرة فإذا كان بين الصنفين فوارق جبلّية من شأنها أن تؤثّر تفرقة في اكتساب الأعمال أو إتقانها كانت تؤثر تفرقة في أسباب الخطاب بالأحكام الشرعية بحسب غالب أحوال الصّنف ولا التفات إلى النادر" وقال " وإذ قد أتينا على وصف حالة عموم التشريع بالنسبة للصّنفين .."(بن عاشور، دس). إنّ ما يسترعي الانتباه ما أطلقه ابن عاشور على الذكر والأنثى بـ " الصّنف" أي المشترك بينهما من مقومات التعيين الاجتماعي والتعريف الثقافي منطلقا في ذلك من تأصيل لا يخلو من نباهة وطرافة تجعلنا اليوم أكثر اقتحاما في تعميق النظر واستنباط مسالك العمل في هذا المضمار. ويقول " وأعلنَتْ حقوق المرأة في الإسلام آية " ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف" (ابن عاشور، دس) وأضاف بقوله رحمة الله عليه " وفي مقام ترسيم الحالة الاجتماعية يقول رسول الله صلى عليه وسلم " ولتخرج العواتق وذوات الخدور وليشهدن الخير ودعوة المسلمين" (ابن عاشور، مرجع سابق). ويستدلّ الشيخ على عموم تكليف المرأة بما كلّف به الرجل وفي فهم صيغ العموم التي وردت في القرآن على أنّها تشمل الأنثى كما شملت الذكر بقوله تعالى " أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو انثى" قال " فعلمنا أنّ اصطلاح القرآن أنّ صيغ التذكير تشمل النساء " (ابن عاشور، دس).

ونقول يمكننا أن ندفع التوليد النصي وفهمه على مقتضياته الاجتماعية بناء على أنّ اللغة كما تقرّ ذلك العلوم الاجتماعية ليست مجرد خطاب وإنّما هي في حد ذاتها واقعة اجتماعية يُبنى ما هو اجتماعي على أساس منطوقها. ويعكس منطوقها تشكُّلٌ اجتماعيٌّ قائم أو يمكن أن يكون في حكم القائم أو يمكن أن يقوم مستقبلا بما يستجدّ في حياة الناس من نوازل وحوادث. فنقول أنّ صيغ التذكير على المعنى الاجتماعي تشمل النساء بما يحقق المساواة والإنصاف والعدل بينهما ليستقرّ فيما يتجلى من فعلنا الاجتماعي قوله تعالى "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف".

إنّ مدار الحديث في مسألة النوع الاجتماعي هو مطلب المساواة والعدل والإنصاف بين النّساء والرجال في مناشط الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وفي هذا تشدّد الفكرة الإسلامية على مقاصد معتبرة لا تتحقق للفرد وللجماعة إلا متى حصلت المساواة وأُنجز العدل والإنصاف بين صنفي البناء الاجتماعي الذين هما الذكر والأنثى. يقول رحمة الله عليه " إنّ المساواة ترجع إلى التماثل في آثار كل ما تماثل المسلمون فيه بأصل الخلقة أو بتحديد الشريعة لا يؤثر على ذلك التماثل حائل من قوة أو ضعف فلا تكون قوة القوي وعزته زائدة له من آثار ذلك التماثل" ويقول " المساواة .. أثر من آثار الأخوة المفروضة بين المسلمين وهي أصل عظيم من أصول نظام الاجتماع الإسلامي" ويقول " الإسلام.. اعتبر المسلمين بفضائلهم وكفاءتهم"(بن عاشور، دس).

قائمة المراجع:

1.بن عاشور محمد الطاهر(دس) ، النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.
2.غدنز. أ(2005)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، بيروت، مركز الترجمة العربية.
3.Bouchard. G.(1991),Typologie des tendances théoriques du féminisme contemporain, Philosophiques, vol. 18, n° 1,
4.Breines. I,Connell.R and Eide.I(2000), Male roles masculinities and violence A cultureof perspective, UNESCO PUBLISHING.
.5Christine L. Williams(1989), Reviewed Works: *Women and War* by Jean Bethke Elshtain; *Behind the Lines: Gender and the Two World Wars* by Margaret Randolph Higonnet, Jane Jenson, Sonya Michel, Margaret Collins Weitz, in *Gender and Society*,Vol. 3, No. 1.
6.Commission européenne(2005), Guide EQUAL de l'intégration de la dimension de genre. Luxembourg : Office des publications officielles des Communautés européennes.
7.Duncombe. J& Marsden.D(1993), Love and Intimacy: The Gender Division of Emotion and "Emotion work": A Neglected Aspect of Sociological Discussion of Heterosexual Relationships, SOCIOLOGY Vol 4.
8.Gavron. H(1996), The captive Wife : Conflicts of Housbound Mothers, London, New York Humanities Press.
http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html.
9.Institut National des Statistiques(2016), Rapport National Genre Tunisie 2015, Tunis.
10.Kennelly.I; Merz. S.N ; Lorber. J(2001), What Is Gender? In American Sociological Review, Vol. 66, No. 4.
11.Lorber.J(1994), Paradoxes of gender, Yale University Press.
12.OAKLEY A(1972), *Gender and Society*, London, Temple Smith.
13.Parsons.T & Bales. R.F(1956), Family, Socialisation and Interaction process, Psychologie Press.
14.Rouamba, P.I.Z. Lydia(2011),:La participation des femmes à la vie politique au Burkina (1957-2009). Thèse de doctorat, Université du Québec à Montréal, Montréal.
15.Scott J(2000), « Genre, une catégorie utile d'analyse historique » *in* Bisilliat. J., Verschur.C. (dir.), *Le Genre, un outil nécessaire, Cahiers Genre et Développement*, n° 1, Genève/ Paris, L'Harmattan.
16.Toupin.L(1998), Les Courants de Pensée Féministe, Québec, Site web.

17.Treas. J and Drobnic. S(2010), Dividing The Domestic, Men, Women, and Household Work in Cross-National Perspective, Stanford University Press.URI: http://id.erudit.org/iderudit/027143ar.